

موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

تُنبِيه :

الْمَادَّةُ الْمُفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قَبْلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

الشريط التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين :

قال الناظم رحمه الله تعالى :

بَابُ فِي التَّعَارُضِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَالتَّرْجِيحِ^(١)

تَعَارُضُ النُّطْقَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ

يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ

إِمَّا عُمُومٌ أَوْ خُصُوصٌ فِيهِمَا

أَوْ كُلُّ نُطْقٍ فِيهِ وَصْفٌ مِنْهُمَا

أَوْ فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا وَيُعْتَبَرُ

كُلُّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ مِنْ^(٢) وَجْهِ ظَهَرَ

فَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا تَعَارَضَا هُنَا

فِي الْأَوَّلَيْنِ وَاجِبٌ إِنْ أُمَكَّنَا

وَحَيْثُ لَا إِمْكَانَ فَالتَّوَقُّفُ

مَا لَمْ يَكُنْ تَارِيخُ كُلِّ يُعْرَفُ

(١) وفي نسخة فصلٌ في التَّعَارُضِ

(٢) وفي نسخة في وجه .

فَإِنْ عَلِمْنَا وَقْتَ كُلِّ مِنْهُمَا

فَالثَّانِ نَاسِخٌ لِمَا تَقَدَّمَ

وَصَصَّوْا فِي الثَّالِثِ الْمَعْلُومِ

بِذِي الْخُصُوصِ لَفْظَ ذِي الْعُمُومِ

وَفِي الْأَخِيرِ شَطْرُ كُلِّ نُطْقٍ

مِنْ كُلِّ شِقِّ حُكْمٍ ذَاكَ النُّطْقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

قال الناظم رحمه الله تعالى :

باب في التعارض بين الأدلة والترجيح ، هذا الباب الأصل أن يؤخره الناظم رحمه الله تعالى بعد ذكر الإجماع والقياس ولكن لكون النظم مختصر ولم يسلك فيه الترتيب المعهود عند الأصوليين قدم هذا الباب بعدما تكلم عن الأقوال سواء كانت في الكتاب أو في السنة أو أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، حينئذ يرد التعارض أو ما ظاهره التعارض بين هذه الأدلة .

باب في التعارض بين الأدلة والترجيح:

"تعارض": تفاعل ، من عرض الشيء يعرض كأن كلا من النصين عرض للآخر حين خالفه ، كأنه عارضه بمعنى أنه عرض له في الطريق مخالفه.

وأما في الاصطلاح فالتعارض:

تقابل الدليلين على سبيل الممانعة - تقابل الدليلين على سبيل الممانعة - يعني كل منهما يمنع مدلول الآخر ، يعني بحيث يخالف أحدهما الآخر ، هذا المراد بالتعارض ، تقابل الدليلين كتاب وسنة ، أو كتاب وكتاب ، أو سنة وسنة ، كل منهما يخالف الآخر بحيث قد يصدق مدلول أحدهما على ما يصدق عليه مدلول الآخر أو يجتمعا في محل واحد .

وهذا التعارض عند الأصوليين نوعان:

تعارض كلي: من كل وجه بحيث لا يبقى مدلول أحد النصين إلا ويصدق على جميع مدلول الآخر ، وهذا يسمى بالتعارض الكلي ، إن كان التعارض بين الدليلين من كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، فهذا وإن سمي تعارضا إلا أنه عند الأصوليين وكذلك المنطقيين يسمى: بالتناقض ، يعني يأتي نص يدل على التحريم والآخر يدل على الجواز، محلها واحد ، لا يمكن الجمع بينهما من كل وجه ، هذا يسمى تناقضا ، وهذا لا وجود له في الكتاب والسنة .

النوع الثاني:

تعارض جزئي: إن التعارض بين الدليلين من وجه دون وجه ، بحيث يمكن الجمع بينهما .

الأول: إن وقع في الكتاب والسنة إنما يقع على جهة النسخ ، يكون أحدهما منسوخا ويكون الثاني ناسخا ، ومن المعلوم أنه لا تناقض بين القضيتين إذا اختلف زمن كل منهما لاحتمال صدق كل منهما في وقتها ، يعني لا يحكم بالتناقض إلا إذا كان وقت الدليلين واحدا ، والمكان واحد ، وأما إذا اختلفا زمنا فلا يقال بالتناقض ، فإذا قلت مثلا: جاء زيد ، وقلت: لم يأت زيد .

في ظاهره أنه تناقض ، لكن إذا كان مرادك جاء زيد في الصباح ، ولم يأت في المساء ، هل بينهما تناقض؟ ... لا ، اختلفا في الزمن .

دخل زيد ، ولم يدخل زيد ، في الظاهر أنهما تناقض .

دخل زيد المسجد ، ولم يدخل - مثلا - البيت

نقول: انفكا في الجهة من حيث المكان - حينئذ - لا يقال بالتناقض .

متى نحكم بالتناقض ؟

إذا كان كل من القضيتين يعني من الجملتين في زمن واحد ومكان واحد حينئذ نقول: هذه تناقض تلك .

لو قال: دخل زيد ولم يدخل زيد ، يعني المسجد مثلا الآن ، دخل عمرو ولم يدخل عمرو في وقت

واحد ومكان واحد ، قلنا: هذا تناقض ، لا يمكن الجمع بينهما ، إما هذه صادقة والأخرى

كاذبة أو بالعكس ، أما أن يكون دخل ولم يدخل في وقت واحد ومكان واحد ، نقول:

هذا كذب ، أحدهما أو إحدى القضيتين كاذبة .

إذا يشترط في الحكم بتناقض القضيتين:

الاتحاد في الزمن ، المكان ، حينئذ لا تناقض بين ناسخ ومنسوخ .

"إذا تراخى عنه في الزمان ما بعده":

لماذا؟.. لا اشتراط التراخي بين الناسخ والمنسوخ ، إذا لا تناقض بين ناسخ ومنسوخ ، ولا بين

خاص وعام لأنه يمكن اختصاص الفرد الذي دل عليه الخاص - الدليل الخاص - بحكم

ينفرد به عن العام ، ولا بين مطلق ومقيد ، فحيث أمكن الجمع فلا تناقض ، لأن التناقض

يتمتع ويستحيل مع الجمع بوجه من الوجوه وهذا الذي يسمى بالتعارض الكلي.

● أدلة الشرع كتابا وسنة لا تناقض فيها - في نفسها - ، ولا تناقض مع بعضها بل إنها متفقة لا تختلف ، متلازمة لا تفترق ، لأن أدلة الشرع كلها حق وهي من الرب جل وعلا ، سواء كان مما جاء على لسان - النبي صلى الله عليه وسلم - أو جاء في القرآن ، فكلها حق ، والحق لا يتعارض ولا يتناقض ، إذا جعل ثمَّ تعارض أو تناقض فهو في ظن المجتهد ، وأما في نفس الأمر فلا ، يقال بالتعارض أو التناقض - سواء كان تعارضا كلياً أو جزئياً - لا يدعى في الكتاب والسنة هذا النوع ألبتة ، وإنما يكون التعارض والتناقض في ذهن وظن المجتهد ، وأما في نفس الأمر فلا لأن أدلة كلها حق والحق لا يتناقض ، بل يصدق بعضه بعضا ، وكذلك لا تتعارض الأدلة الشرعية مع العقل ، العقل لا يعارض الأدلة الشرعية ، والأدلة الشرعية لا تعارض العقل بل هما متوافقان .

فالعقل الصريح موافق للنقل الصحيح فما وُجد من تعارض فإنما هو بحسب ظن المجتهد لا في نفس الأمر - العقل الصريح والنقل الصريح - ، أما العقل الفاسد والنقل الضعيف فهذا قد يحصل تعارض لكنه تعارض ظاهر وليس في نفس الأمر .

إذا ظهر تعارض بين الأدلة الشرعية ثمَّ قواعد لا بد منها في باب التعارض والجمع بين الأدلة إذا ظهر تعارض بين الأدلة الشرعية ، فإن كان بين خبرين وعرفنا أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، إذا كان التعارض بين خبرين فحينئذ أحدهما باطل إما لعدم ثبوته أو لكونه منسوخا .

لا تعارض بين أخبار ألبتة . الأخبار كما سبق ، يعني ليس بأمر ولا نهي ولا مطلق ولا مقيد ... الخ ، وإنما خبر يأتي وخبر آخر يأتي مخالف له حينئذ نقول: إما أحد الخبرين باطلا بأنه لم يثبت ، أو يمكن أن يكون صحيحا في الكتاب والسنة لكن أحدهما ناسخا ، والثاني

منسوخا ، إذا لا يجتمعان .. الذي هو تقابل الخبرين إلا في النسخ ، أو أن يكون النقل غير صحيح ، وإن كان بين الخبر والقياس فإما الخبر باطل وإما القياس فاسد - إذا كان التعارض بين خبر وقياس - فحينئذ الخبر باطل أو القياس فاسد ، لأن القياس دليل صحيح ثابت في نفسه وإذا كان كذلك حينئذ لا يكون إلا بمستند شرعي ، فإذا كان القياس صحيحا فحينئذ لا يعارض النقل الصحيح ... القياس الصحيح لا يعارض النقل الصحيح .. لماذا ؟

لأن القياس دليل شرعي وسبق أن الأدلة الشرعية لا تتعارض ولا تتناقض .
التعارض لا يقع بين قطعيين يعني ما كان معلوما أو دل على العلم اليقيني لا يعارض ما دل على العلم اليقيني يعني كل منهما قطعي ، قطعي الثبوت وقطعي الدلالة لا تعارض بينهما ألبة سواء كان سمعين أو عقليين أو مختلفين وهذا متفق عليه بين الأصوليين وغيرهم: أن القطعيات لا يقع التعارض فيها ألبة ، لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين.

لا تعارض بين قطعي وظني ... لماذا ؟

لأنه إن وقعت معارضة حينئذ صار الظني مطروحا ، بمعنى أن القطعي هو المقدم ، حينئذ لا يمكن أن يقال بأنه تعارض ظني وقطعي ، لأن القطعي يكون مقدما والظن لا يرفع اليقين ... إذا محل التعارض ما هو ؟

هو الظنيات ، فكل قطعي مع قطعي لا تعارض لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين .

كل قطعي مع ظني لا تعارض ... لماذا ؟

لأن الظني لا يرفع القطعي فيكون العمل بماذا ؟ .. بالقطعي

ماذا بقي ؟ .. محل التعارض يكون في الظنيات هذا التعارض .

أما الترجيح فهو تقوية أحد الدليلين على الآخر .

ترجيح: تفعيل من رجع الشيء ترجيحاً بمعنى أنه يقوي أحد الدليلين على الآخر يأتي بمساند ، والمرجحات هذه كثيرة يبحثها الأصوليون في الكتب الموسعة وكذلك في كتب المصطلح ، أوصلها الحافظ العراقي في التقييد على النكت إلى مائة مرجح .

تقوية أحد الدليلين على الآخر ، ومحل الترجيح هو الظنيات كذلك .. لماذا ؟ لأن التعارض يكون في الظنيات ، ومتى نحتاج إلى الترجيح ؟

إذا وقع التعارض الترجيح لا يكون إلا في الظنيات ، والترجيح فرع في التعارض لا يصار إلى الترجيح بين الأدلة المتعارضة إلا بعد محاولة الجمع بينهما إن وقع تعارض بين الأدلة في ظاهر ظن المجتهد حينئذ عندنا قاعدة وهي: إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ، حينئذ متى ما أمكن الجمع لا يعدل عنه ألبتة ، بل هو الواجب المتعين على الفقيه: أنه إذا أمكن أن يعمل الدليلين وجب وتعين عليه إعمال الدليلين لأن كل منهما حق ، وكل منها دل على حكم شرعي ، فإذا قدم أحد الدليلين على الآخر دون نظر شرعي - حينئذ - يعتبر من باب التحكم وهو باطل لأنه تابع للهوى ، إذا الجمع مقدم ... فإن الجمع مقدم على الترجيح ، فإن أمكن الجمع وزال التعارض امتنع الترجيح ، ومتى امتنع الجمع بين متعارضين وجب الترجيح ولا يجوز بدون دليل إذا هو تحكم وهو باطل .. هذا أهم ما يذكر في قواعد هذا الباب.

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : باب في التعارض بين الأدلة والترجيح

تعارض النطقين في الأحكام يأتي على أربعة أقسام

"تعارض النطقين":

نطقين: تشية نطق ، والمراد به النطق الذي هو الكتاب والنطق الذي هو السنة يعني من قول الله - تعالى - أو من قول رسوله - صلى الله عليه وسلم - أو مختلفين ، يعني النطقين هنا

يصدق على الكتاب مع الكتاب ، والسنة مع السنة ، والكتاب مع السنة . هذه كم قسم ؟.. ثلاثة .

يعني الذي تصور تعارض فيما الكتاب مع الكتاب ، السنة مع السنة ، كتابا وسنة .
فإذا تعارض النطقان قال في الأحكام ، هنا النطق أطلقه على القرآن وهو جائز في
ب د د د في الجاثية: ٢٩ فأطلق عليه الوصف .
"في الأحكام":

في الأحكام لا في الأخبار ، لأن الأخبار كما سبق إذا تعارض الخبران حينئذ إما أحد الخبرين
باطل لا يصح - لا يثبت - كذب ، وإما ناسخ ومنسوخ هذا أو ذاك .

"تعارض النطقين في الأحكام يأتي" عند الأصوليين "على أربعة أقسام" على أربعة أقسام بدون
تنوين الأصل ، لكنه نونه من أجل الضرورة ، إذا التنوين هنا للضرورة "على أربعة أقسام"
وهذا معلوم بالتبع والاستقراء .

"إما عموم أو خصوص فيهما":

إما عموم فيهما يعني تعارض النطقين ، كل من النطقين - كل من الدليلين ، كل من النصين -
عام ، إذا تعارض عامان .. هذا عام وهذا عام - وسبق معرفة ما هو العام - ، "أو"
للتنوين ، "خصوص فيهما": يعني تعارض خاصان - وعرفنا المراد بالخاص - هذا كتاب
خاص وسنة خاص خاصة ، أو كتاب خاص وكتاب خاص إذا:
القسم الأول: أن يقع التعارض بين عامين .
القسم الثاني: أن يقع التعارض بين خاصين ، كل منهما دليل خاص .

"أو": هذا الثالث: "أو": للتنويع "كل نطق فيه وصف منهما": يعني كل من النطقين أحدهما عام والآخر خاص ، إذا أحد النطقين من كل وجه والثاني الذي عارضه يكون خاصا ، وهذا واضح - سبق معنا - أنه يحمل العام على الخاص .

"أو كل نطق" من النطقين "فيه وصف منهما" يعني يقع التعارض بين النطقين أحدهما عام والآخر خاص "منهما" الضمير يقع على العموم والخصوص ، "أو" للتنويع: وهو القسم الرابع

أو فيه كل منهما ويعتبر كل من الوصفين في وجه ظهر

أن يكون كل دليل فيه عموم وخصوص ، والدليل الثاني المعارض فيه عموم وخصوص "كل نطق فيه وصف منهما" وهذا يسمى العموم والخصوص الوجهي يعني: من وجه دون وجه .
فالدليل الأول: الكتاب - معارض - والدليل الثاني: معارض - بفتح الراء .
الأول فيه عموم من وجه وفيه خصوص من وجه ، الدليل الثاني المعارض فيه عموم من وجه وفيه خصوص من وجه . إذا هذه أربعة أقسام:

*إما تعارض عامان: كل منهما عام .

*إما أن يتعارض خاصان: كل منهما خاص .

*الثالث: أن يكون أحدهما عام والثاني خاص .

*الرابع: وهو النوع الذي فيه نوع صعوبة وإشكال: أن يكون كل واحد من الدليلين فيه وصف منهما يعني: عام من وجه ، خاص من وجه ، نفس الدليل واحد - قرآن ، آية - من جهة هي عامة ، ومن جهة هي خاصة ، دليل آخر كذلك من جهة هو عام ومن جهة هو خاص .

"أو فيه": يعني في النطق الواحد منهما "فيه": في النطق الواحد منهما "كل منهما": يعني من العموم والخصوص "ويعتبر كل من الوصفين" العموم والخصوص "في وجه ظهر": الوجه والجهة بمعنى واحد ، والهاء عوضا عن الواو . هذه أربعة أقسام .. كيف العمل؟
"فالجمع": الفاء فاء الفصيحة ، القاعدة العامة التي ذكرناها سابقا عامة ، قاعدة عامة قبل كل شيء: متى ما أمكن الجمع فهو المتعين وهو الواجب
لكن الجمع ليس على وجه التعسف والتكلف ، وإنما موافقة لأصول الشريعة حينئذ إذا أمكن الجمع فهو المعتمد . لماذا قدمنا هذا ؟

لأن هذا دليل كتاب وهذا دليل كتاب ، هذا قول الباري - جل وعلا - وهذا قول الباري - جل وعلا - هذا متضمن ودال على حكم شرعي ، وهذا دال على حكم شرعي ، والأصل في الإنسان أنه يتهم نفسه قد يكون ثمَّ خلل في فهمه حينئذ إذا أمكن ان يجعل كل وجه أو كل دليل على وجهه الذي دل عليه فهو أولى ، وهذا هو الذي يعبر عنه بالقاعدة الفقهية: بإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ، إعمال الدليلين كتاب وسنة أولى من إهمال أحدهما ، والأولوية هنا للوجوب.

قال: "فالجمع": الفاء هذه فاء الفصيحة "الجمع بين ما تعارضا هنا *** في الأوليين":

فالجمع واجب: الجمع مبتدأ ، وقوله: واجب خبر .
والواجب بمعنى الواجب السابق: وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه. بمعنى أنه يتعين على المجتهد ولا يجوز له مخالفة هذا الحكم الشرعي للتعليل السابق وهو ان كل منهما وحي والأصل فيه الإعمال والسمع والطاعة.

"فالجمع": مبتدأ "بين ما تعارضا" "ما": اسم موصول بمعنى الذي ، يصدق على دليلين أو نصين تعارضا ، هذا الألف تعود على الاسم الموصول ، "هنا": في هذا الموضع وهو موضع الترجيح والتعارض ، "في الأوليين": يعني في القسم الأول والقسم الثاني، و"الأوليين" تثنية

أول من باب القمرين وهو ما يسمى ... باب ماذا ؟ التغليب - ملحق بالمشني - لكنه يسمى بباب التغليب ، يقال: قمرين يعني الشمس والقمر ، "الأولين": باعتبار الثالث والرابع حينئذ ثني وجعل الأول أولا حقيقيا ، والثاني أولا مجازيا ، فثنى هذا وذاك ، وإلا لو فصلت وقلت: في الأول والثاني إذا عطفت عليه مخالف وليس بموافق فليس بمثنى حقيقية ، كما تقول: العمرين لأبي بكر وعمر ، وتقول: القمرين للشمس والقمرين ، "في الأولين" يعني في الأول والثاني ، "في الأولين": يعني إذا كان التعارض بين عامين فالجمع واجب إن أمكنا ، وإذا كان التعارض بين خاصين فالجمع واجب إن أمكنا.

"فالجمع بين ما تعارضا هنا *** في الأولين":

أي القسم الأول والثاني "واجب": لأن إعمال الدليلين للتعليل الذي ذكرناه .
"إن أمكنا": إن أمكنا ، الألف هذه للإطلاق ، يعني إن أمكن الجمع ، الضمير المستتر يعود على الجمع ، فالجمع واجب في الأولين.

"في الأولين": متعلق بقوله واجب ، إن أمكن الجمع ، فإذا تعارض عامان فحينئذ نقول القاعدة أو المرحلة الأولى أن يجمع بينهما .

● مثال ما تعارض فيه عمومان:

حديث مسلم: (ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها)

"ألا أخبركم بخير الشهود الذي" الذي: من صيغ العموم "الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها"

وكذلك مع حديث الصحيحين:

(خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا)

"قوم": هذا اسم يدل على الجمع ، مدلوله جمع ثلاثة فأكثر . إذا عندنا في الأول - الحديث الأول - لفظ "الذي" وهو من صيغ العموم ، ولفظ "قوم" في الثاني ، كل منهما عام ، ووجه العموم أنه عام في كل شهادة بدون استشهاد الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها ... ذم أو مدح ؟

يأتي بشهادته قبل أن يسألها ذم أو مدح ؟ مدح ... هذا مدح ، خير الشهود .

ثم قال: (خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم) الحديث ... ذم أو مدح ؟ ذم ... ذم .

قال: "خيركم قرني" ثم يكون يعني ثم يوجد ما يخالف هذا الوصف فيكون ذما . إذا في الموضع الأول مدح ، وفي الموضع الثاني ذم ، وحكم في أحدهما بالخيرية وفي الثاني بالشرية ، وهما متنافيان لكن أمكن الجمع بينهما ، فيحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها (ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها) إذا كان صاحب الشهادة غير عالم بها ، فيُد بهذا الوصف من أجل أن يُعمل بالدليل ، وحمل الثاني على ما إذا كان عالما بها ، (ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا) إذا نُزل الحديث الأول على محل منفك عن الثاني ، فكل منهما صار له موضع لا يشك فيه موضع الدليل الآخر ، وهو ما يسمى بانفكاك الجهة ، يعني تفك الجهة فتزل هذا الحديث على موضع لا يدل عليه الحديث الآخر ، وتنزل الحديث الآخر على موضع لا يشك فيه الحديث الأول ، وهذا ما يسمى بفك الجهة ، وفي الحقيقة في نفس الأمر هو ليس بجمع ، وإنما قُيد الحديث الأول بوصف مغاير للثاني من أجل إعمال الدليلين - كما سبق بيانه - ولكن سماه الأصوليون بجمع من باب المجاز وإلا في الحقيقة ليس بجمع .

وقيل يحمل الأول على حق الله - تعالى - كالطلاق والعتاق ، والثاني على حقنا .. على كل المراد المثال فقط أما نهاية المطاف فهذا يبحث في كل مسألة على وجهها ، المراد هنا أن ينزل الحديث الأول على وصف مغاير لما دل عليه الحديث الثاني عليه .

"فالجمع بين ما تعارضا هنا في الأولين واجب إن أمكننا "

هذا في ماذا ؟

فيما إذا تعارض عامان وفيما إذا تعارض خاصان :

حديث أنه توضأ وغسل رجله ، توضأ عدة أحاديث متواترة ، أنه توضأ وغسل رجله ، جاء في بعض الروايات - وهي رواية في النسائي - أنه توضأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين ، ولا شك أن ثمَّ فرقا بين الغسل وبين الرش ، هل نغسل أم نرش ؟

وإذا قلنا بأن الرش هنا على أصله رفع الحدث حينئذ صار الغسل ليس بواجب لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - اكتفى بالرش وهو أدنى من الغسل لأنه ليس فيه تعميم حينئذ إذا أعملنا أو نظرنا إلى الحديثين فإذا بهما .. ، هل هما عامان أم خاصان ؟

خاصان لأنه يتعلق بموضع واحد وهو الرجل التي هي العضو الرابع من أعضاء الوضوء . هل تُغسل أو ترش ؟

جاء في الروايات المتواترة أنها تغسل (غسل رجله) ، وجاء في رواية أنه رش رجله في النعلين ، إذا ما كان داخل النعلين قد لا يصله الماء إذا الغسل ليس بواجب لو أخذنا هذا مقيد أوصاف لهذا لقلنا بذلك ، لكن المعتمد أنه يغسل رجله ، ونجيب عن الحديث الآخر ننزله موضع آخر لا يعارض الأول ، جاء في بعض الروايات: (هذا وضوء من لم يحدث) انتهت المشكلة ، أن هذا وضوء من لم يحدث ، إذا متى يرش؟ إذا كان وضوء تحديد ليس برافع

للحدث أما إذا كان الوضوء رافعا للحدث فلا يجزئ فيه إلا الغسل وهذا محل إجماع وإن خالف الطبري في ذلك لكن محجوج .

وقيل المراد في الأول: الوضوء الشرعي ، والثاني: وهو المعنى اللغوي ، وقيل غسلهما في النعلين وهذا يسمى غسلا مجازا ، لكن الأول هو المعتمد أن الرواية الموضحة المبينة أن هذا وضوء من لم يحدث يدل على أن الرش في التجديد لا في غيره ، والمراد المثال فقط وليس بحث المسألة ، إذا القاعدة أو الأمر الأول:

فالجمع بين ما تعارضا هنا *** في الأولين واجب إن أمكننا

"وحيث لا إمكان": إن تعذر الجمع "فالتوقف ما لم يكن تاريخ كل يعرف": بمعنى أن النظر في الدليلين العام مع العام والخاص مع الخاص هل يمكن الجمع ؟ لا يمكن الجمع ، هل يعلم تاريخ كل واحد منهما أنه متقدم والثاني متأخر ؟ إن علم حينئذ نقول: الثاني ناسخ للأول ، إن لم يعلم التاريخ حينئذ نقول: هذا يُتوقف فيه ، والتوقف هنا ليس بقاعدة عامة للمسلمين كلهم ... لا ، وإنما هو نظر ورع كما ذكرنا ، يعني من تورع يتوقف وإلا باب الترجيح هذا مفتوح للمجتهدين حينئذ من رجح فترجيحه لنفسه ، ومن توقف فكذلك لنفسه ، يعني التوقف ليس بضابط عام لكل الأمة ، الجمع لا بد منه فهو واجب وأما التوقف فهذا يختص بزيد دون عمرو إذا لم تعلم مرجحا حينئذ نقول: الله أعلم ، وأما إذا علمت فحينئذ لا بد من القول به .

"فالتوقف": فيها عن العمل بها إلى أن يظهر مرجح لأحدهما عن الآخر فيعمل به ، مثاله قوله تعالى:

چہ کج گ گ گ چہ النساء: ۳ "أو ما ملكت أيمانكم":

عام أو خاص؟ چڳ گڳ گڳ چ النساء: ۳ هل فيه عموم؟ .. فيه عموم. أين؟ "ما"

اسم موصول بمعنى الذي فيعم چڳ گڳ گڳ چ النساء: ۳ دخلت فيه الأختان أو لا؟

دخلت فيه الأختان ، يجمع بينهما ؟

دلت الآیة علی جواز الجمع بین الأختین بملك الیمین: چہ كِ گَ گَ گَ چہ النساء: ۳ مع قوله
تعالیٰ: چہ ه ه ه ع چہ النساء: ۲۳ ، قال تعالیٰ:

چیت تے چہ الآیہ ، ثم قال: چہ ہ ہ ہ ہ چہ النساء: ۲۳ عام او خاص؟
 الأخین: مثنی دخل علیه الألف "أل" چہ ہ ہ ہ ہ چہ النساء: ۲۳ أي أختین؟
 ملک الیمین او الحرائر؟

يعم هذا وذاك ، إذا ڇ ه ه ڇ النساء: ٢٣ يعني: وحرم عليكم الجمع بين الأختين سواء كان الأختان بملك يمين وهو محرم أو حرائر ، والآية الأولى وهي: ڇ ڳ ڳ ڳ ڳ ڇ النساء: ٣ جوزت الجمع بين الأختين إذا وقع التعارض أحلتها آية وحرمتها آية أخرى ، فالأول أو الآية الأولى يجوز جمع الأختين بملك اليمين ڇ ڳ ڳ ڳ ڳ ڇ النساء: ٣ والثاني يحرم ذلك ، توقف عثمان - رضي الله عنه - في هذه المسألة فقال: أحلتها آية وحرمتها آية فتوقف . لكن هذا التوقف باعتباره هو ، أما غيره فرجح أي رجع التحريم لأن الأصل في الأبضاع التحريم ، ثم من المرجحات أن الحكم أو المدلول عليه في مظانه مقدم على ما ذكر في غير مظانه ، يعني آية النساء هذه ڇ ڳ ڳ ڳ ڳ ڇ الآية ، نهى في ماذا ؟

في بيان المحرمات فهى نهى .

أما هناك چ گ گ گ چ هذا في سياق الامتناع ليس فيه أنه ذكر في المحرمات من عدم المحرمات ، إذا ليست مظنة للأحكام ، ومن المرجحات عند الأصوليين أن ما ذكر في موضعه وهو مقام التحريم والحديث على المحرمات وهو مقدم على غيره .

المراد الشاهد هنا أنه وقع تعارض فتوقف عثمان ، لكن توقف عثمان هذا لنفسه هو وليس مسلکا للأمة فالكل يتوقف ولا يتحدث ... لا ، ثم رجح الفقهاء التحريم بدليل خارجي وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم وهو أحوط .

وحيث لا إمكان فالتوقف *** ما لم يكن تاريخ كل يعرف

"كل": يعني من النصين يعرف .

"فإن علمنا وقت كل منهما" يعني من العام والخاص ، "فالثاني": يعني المتأخر في النزول لا في التلاوة "ناسخ": انتبه ليس كلما أتى الثاني يكون ناسخا .. لا ، قد يكون العكس ، المتقدم هنا المراد بالثاني المتأخر في النزول في التاريخ لا في التلاوة .

"فالثاني ناسخ لما تقدما":

يعني للذي تقدما ، الألف هذه للإطلاق يعني للمتقدم ، كما في آيتي عدة الوفاة وآيتي المصابرة معلوم التاريخ ، وكل ما حكم فيه أهل العلم بكونه ناسخ ومنسوخ فهو مثال لهذا القسم.

"وخصصوا في الثالث المعلوم":

إذا القسم الأول والثاني الجمع أولا ، إن تعذر الجمع وعلم التاريخ الثاني ناسخ للأول ، إن لم يعلم التاريخ حينئذ التوقف .

وخصصوا في الثالث المعلوم *** بذوي الخصوص لفظ ذي العموم

إذا تعارض عام وخاص حينئذ نقول:

العام مخصوص بذوي الخصوص بمعنى أنه يُقصر العام على بعض أفرادهِ وتجعل الحكم الذي دل عليه النص الخاص منفردا بالحكم وهو فخالف لما ثبت لحكم العام .

"وخصصوا" أي حكموا ، المراد بهم علماء الشريعة بالتخصيص ، "في الثالث" يعني في القسم الثالث أو النوع الثالث ، "المعلوم" السابق الذي ذكر ، "بذوي الخصوص" يعني بصاحب الخصوص ، بالدليل الدال على الخصوص سواء وردا معا أو تقدم أحدهما أو تأخر أو جهل التاريخ ، ثمّ خلاف هل يشترط التاريخ أو لا ؟

الصحيح أنه يجمع بين العام والخاص بتقييد العام بما دل عليه الخاص يعني: يخرج الفرد الذي دل عليه الخاص مطلقا علم التاريخ أو لا ، سواء كان المتقدم هو العام أو الخاص لا يضر ، يعني لا ينظر إلى التقدم والتأخر بين العام والخاص وإنما متى ما وجد لفظ دال على العموم ولفظ دال على الخصوص ووقع تعارض فحينئذ نقدم هذا على ذاك .

وخصصوا في الثالث المعلوم *** بذوي الخصوص لفظ ذي العموم

"لفظ": هذا مفعول به لقوله "خصصوا" وسبق فيما سقت العشر ، ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، على ما ذكرناه سابقا والأمثلة فيه كثيرة .

وفي الأخير شطر كل نطق *** من كل شق حكم ذاك النطق
فاخصص عموم كل نطق منهما *** بالضد من قسميه واعرفنهما

يعني إذا وقع التعارض بين نصين النص الأول عام من وجه وخاص من وجه ، والنص الثاني عام من وجه وخاص من وجه ، إذا كأنه تعارض عام وخاص .
فالدليل الأول فيه عموم وفيه خصوص ، والثاني فيه عموم وفيه خصوص ، تجعل بينهما هكذا:
خصوص الثاني يخصص عموم الأول ، وخصوص الأول يخصص عموم الثاني . ففرده إلى القسم الثاني ، مثاله:

(لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس)

هذا فيه عموم في الصلاة ... ما وجه العموم ؟

نكرة في سياق النفي فتعم كل صلاة: فرض ... الخ ، ذات سبب تحية المسجد ، (لا صلاة حتى تطلع الشمس) فالأول عام في الصلاة خاص في الزمن لأنه قيده بماذا ؟ .. بالزمن

حديث: (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين)

"إذا دخل أحدكم المسجد" متى ؟ مقيد أم عام ؟

عام . إذا دخل: أي وقت دخل المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، عام في الزمن . خاص في ماذا ؟

حتى يصلي ركعتين ... أي ركعتين هذه ؟ واضح ؟

عام في الزمن ، خاص في الصلاة .

والأول: لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس

عام في الصلاة ، خاص في الزمن ، عكس الثاني ... متصورين أو لا ؟

لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، هذا عام في الصلاة والثاني خاص في الصلاة ، إذا تقابلا.

قوله: "حتى تطلع الشمس" خاص في الزمن "إذا دخل أحدكم" عام في الزمن ، تقابلا .

حينئذ اختلف أهل العلم في تخصيص أو التقديم ، فالأول عام في الصلاة خاص في الزمن ، والثاني عام في الوقت خاص في الصلاة ، حينئذ ماذا نصنع؟

نأتي بعموم الأول: "لا صلاة" هذا عام نخصه بماذا ؟

بتحية المسجد ، يعني يستثنى من قول: "لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس" إلا تحية المسجد ، هذا معنى الخاص ، إلا تحية المسجد فيصلي ، إذا خصصناه .

العام الثاني: "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين" العموم نخصه بماذا ؟ .. ما أنتم معي !!!

نخصصنا عموم الأول "لا صلاة" بتحية المسجد الآن ننتقل إلى العام الثاني وهو أي وقت يدخل المسجد يصلي ، نخصه بماذا ؟

بقوله: "حتى تطلع الشمس" يعني وقت النهي حينئذ هل حصل الجمع أو لا ؟

حصل الجمع فيستثنى من الأول "لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس" إلا ركعتي تحية المسجد حينئذ يصلي .

الثاني: "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين" مطلقا أو إلا في وقت النهي ؟ إلا في وقت النهي ، حينئذ هل حصل الجمع ؟

ما حصل الجمع ، حصل التعارض ، ولذلك يذكرون هذا المثال من باب ذكر التعارض في العام والخاص فقط ، أما في النتيجة فلا . على كل يذكر هذا كمثال ، كما قال صاحب المراقي:

والشأن لا يعترض المثال *** إذ قد كفى الغرض والاحتمال

مثال آخر للتوضيح:

"إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"

وحديث أبي أمامة:

"الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه" ، الحديث ضعيف لكن مثال فقط

.

"إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث":

ما وجه العموم وما وجه الخصوص ؟

ما هو ؟ .. فيه عموم وفيه خصوص ، أين العموم ؟ نريد نطبق العموم والخصوص ، النتيجة أمرها سهل.

"إذا كان الماء قلتين":

الكمية مخصوصة أو مطلقة هنا ؟

مخصوصة لأنه حده بالقلتين ، إذا الكمية محدودة .

"إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث" طيب .. العموم في ماذا ؟ في الخبث ، يغني تغير أو لا ؟ ..

تغير أو لا هذا هو وجه العموم ، غيرته النجاسة أو لا .

طيب .. حديث أبي أمامة: "الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو لونه أو طعمه"

هذا عام في ماذا ؟ قابل للأول !

الأول خاص بالقلتين: في الكمية .

هذا قال: "الماء لا ينجسه شيء" كل ماء سواء قلتين أو أكثر أو دون حينئذ يقابل بالقلتين ،
خاص في ماذا؟

في المتغير ... خاص في المتغير ، إذا حديث القلتين له عموم وله خصوص:

خصوصه في القلتين ، عمومه في المتغير وعدا المتغير ، متغير ولم يتغير .

حديث أبي أمامة: عام في القلتين وفي غيره ، يعني لا يختص بالقلتين ، خاص بالمتغير ، إذا هذا
عام وخاص ، وهذا عام وخاص ...

وأما الجمع بينهما تجده في كتب الفقهاء ، هذا كمثال فقط .

"وفي الأخير شطر كل نطق"

"وفي الأخير": يعني في القسم الأخير "شطر كل نطق" شطر: شطر الشيء نطفه ، والنصف المراد
به هنا: النص.

"شطر كل نطق": كل نص من النطقين ، "من كل شق": يعني من كل جهة نصف ، "حكم ذاك
النطق": أي النصف حكم ذاك النطق أي النصف.

بمعنى أنه ينظر إلى شق الأول وهو العموم فيخصص بالشق الثاني وهو الخصوص من الدليل الثاني
، وينظر إلى خصوص وشق الدليل الأول وهو الخصوص ويخص به الشق الأول من الدليل
الثاني وهو العموم ، يعني كأنه جعل الدليل الواحد شقين - نصفين - شق هو عموم وشق
هو خصوص. حينئذ كيف تأخذ حكم الشق الأول الذي هو العموم بتخصيصه بذاك

الشق الثاني الذي هو الخاص ؟

"فاخصص عموم كل نطق منهما":

"فاخصص عموم كل نطق": كل دليل ، "منهما": يعني من الشقين أو من الدليلين ، "بالضد":

الذي هو الخاص ، فتأتي للدليل الأول فيه عموم تقيده بخصوص الدليل الثاني ، وتأتي

للدليل الثاني الذي هو عموم وتخصصه بخصوص الدليل الأول ، "بالضد من قسميه" قسميه يهني الشقين ، "واعرفنهما": هذا من باب التتميم .

إذا هذه أربعة أقسام ذكرها الناظم - رحمه الله تعالى - وهي أقسام يعني من جهة العموم مسلمة ، خاصة القسم الأول والثاني ، وأما الثالث وهو متفق عليه كذلك ، الرابع هذا يقع فيه نزاع عند التطبيق فقط ، وإلا هو ثابت في نفسه يعني في الجملة مسلم به لكن عند التطبيق يكون ثمّ خلاف لأنه ثمّ ترجيحات أخرى ينظر إليها يعني ليس مجرد كلما وجدت دليل خاص وعام يقيد مباشرة .. لا ، هل هناك أدلة أخرى تساند ؟ تقدم تؤخر ؟ ... الخ . لا بد من النظر فيه ، ولذلك المسألة الفقهية لا ينظر إليها بدليل أو دليلين فحسب ، وإنما يتمكن منها طالب العلم إذا جمع كل الأدلة الدالة أو المتعلقة بهذه المسألة وينظر في أقوال الفقهاء ثم بعد ذلك يكون الترجيح .

باب الإجماع:

هو اتفاق كل أهل العصر *** أي علماء الفقه دون نكر
على اعتبار حكم أمر قد حدث *** شرعا كحرمة الصلاة بالحدث

باب الإجماع:

هذا هو الدليل الثالث عند الأصوليين ، في الترتيب لا في القوة ، وسيأتي أنهم يقدمون الإجماع على الكتاب والسنة ، لأنه لا يحتمل وقد يكون قطعيا ونحو ذلك .. وأما من حيث الترتيب ، فيقدمون الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس ، فهذه الأدلة الأربعة في الجملة متفق عليها ، يعني من حيث العد والترتيب ، وبعضهم جعلها سبعة وبعضهم جعلها خمسة ، وبعضهم جعلها واحدا قال هو الكتاب ليس عندنا إلا الكتاب ، والكتاب هو الذي حجية السنة ، ثم الكتاب والسنة دلا على حجية الإجماع ثم الكتاب والسنة والإجماع دلت على

صحبة القياس ، إذا ما دل على شيء بأنه حجة لا يجعل مقابلا له ، وإنما يجعل داخلا تحته ، ولذلك جعلوا الكتاب هو الدليل الوحيد ، وهذا ذكره الزركشي في البحر المحيط
"الإجماع":

مصدر أجمع يجمع إجماعا ، وهو ثالث الأدلة الشرعية كما ذكرنا ، وله معنيان: معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحى .

وهو في اللغة يطلق على معنيين:

أحدهما: العزم المؤكد كما في قوله: طُتُّ (تَ تَ) يونس: ٧١ : أي اعزموا على ألوكم ، ومنه قولهم: جمع أمره أي عزم عليه يعني يأتي بمعنى العزم.
ثانيهما:

الاتفاق ، يعني الإجماع يأتي بمعنى الاتفاق وهو المراد هنا .

ويصح على الأول إطلاقه على الواحد ، يعني إذا كان بمعنى العزم المؤكد حينئذ يصح أن يطلق على الواحد ، وأما على المعنى الثاني فلا ، إذا كان بمعنى الاتفاق فلا يمكن أن يتفق الإنسان مع نفسه ، هذا الأصل ، وإنما يتفق مع غيره ، إذا لابد من التثنية وهو أقل ما يصدق عليه أنه إجماع ، يعني الإجماع الشرعي من حيث الشرع أقل ما يصدق عليه اتفاق مجتهدين ، وأما الواحد فلا يعتبر إجماعا ، ولو لم يكن ثمَّ مخالف له ، لو لم يكن إلا عالم فقط وقال بقول لا يسمى إجماعا ، لماذا؟ لأنه لابد من تأييد من مجتهدين وهو ليس عنده إلا عوام ، والعامي لا يعتبر في الإجماع ، إذا الاتفاق يصح أو العزم المؤكد يصح أن يطلق على الواحد ، وأما الاتفاق فلا ...

يقال: أجمع القوم على كذا أي اتفقوا ، ومنه: (لا تجتمع أمتي على ضلالة): يعني لا تتفق على ضلالة.

وأما في الاصطلاح أو الشرع عرفه المصنف بقوله:

هو اتفاق كل أهل العصر *** أي علماء الفقه دون نكر
على اعتبار حكم أمر قد حدث *** شرعا.....

عرفنا المراد بالاتفاق ، "هو اتفاق" المراد به الاشتراك والاتحاد في الأقوال أو في السكون كما سيأتي ، لأن الاتفاق هذا كالجنس في هذا الموضوع ، والإجماع قد يكون قوليا ، وقد يكون فعليا وقد يكون سكوتيا ، إذا لابد من اشتمال هذا الجنس على أنواع الإجماع كلها ، وإلا لما صح التعريف.

إذا "اتفاق" المراد به الاشتراك والاتحاد في الأقوال والأفعال والسكوت والتقيرير من أجل إدخال الإجماع السكوتي في هذا الحد ، وخرج بقوله: "اتفاق" كل خلاف لأنه إما أن يتفق وإما أن يختلف ، إذا قيل "اتفاق" إذا خرج كل خلاف ولو من واحد فلا إجماع مع الخلاف ، لو اتفق تسع وتسعون عالما على حكم وخالف واحد ، هل يعتبر إجماعا؟ .. لا يعتبر إجماعا. لماذا؟ ... لوجود المخالف.

وهذا الواحد قد يكون هو المصيب ، لأن الأول صار متمسكا بدليل والثاني متمسكا بدليل ، وإذا وقع النزاع حينئذ رجعنا إلى ماذا ؟ ط تيج ج ج ج چ [] [] [] [] [] چ النساء:

٥٩ إذا لابد من الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ولذلك أجمع أهل العلم على أنه إذا اختلف الصحابة لا نقلد واحدا منهم - وهو الصحابة - لا نقلد واحدا منهم ، وإنما نرجع إلى الكتاب والسنة للنص الوارد ط ث(ياأيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ) النساء: ٥٩ شيء: نكرة في سياق الشرط فيعم كل شيء وإن قل حينئذ نرجع إلى الكتاب والسنة.

إذا قوله: "اتفاق" خرج كل خلاف ولو من واحد ، فلا إجماع مع الخلاف لأنه يجوز أن يصيب الأقل ويخطئ الأكثر كما أصاب عمر في أمر بدر ، هو الذي خالف.

اتفاق كل أهل العصر

"اتفاق" مضاف و"كل أهل العصر" كل: مضاف إليه "كل أهل العصر": يعني الزمان ، وفسر أهل العصر بأن هذا لفظ عام ، يدخل فيه الفقهاء ويدخل فيه المجتهدون ويدخل فيه الأطباء والنحاة والأصوليون وغيرهم ، لكن مراده من ؟... أهل الفقه ، ولذلك قال: "أي علماء الفقه" أي المجتهدين ، كأنه قال: اتفاق مجتهد عصر والمجتهد: هو من توفر فيه شروط الاجتهاد الآتية في آخر باب في هذا النظم ، فلا يعتبر وفاق غير المجتهدين من الفقهاء دونهم ، يعني لو اتفق من اتفق على حكم شرعي وليس بفقهاء هل يعتبر إجماعاً؟ ... لا يعتبر إجماعاً . لماذا ؟

لأن من شروط صحة الاتفاق الذي يصدق عليه أنه إجماع: أن يكون صادراً من أهله ، والذي يكون أو تكون عنده أهلية الاجتهاد هم الفقهاء بشرطه الآتي في محله ، فمن عداهم لا يعتبر قوله اجتهاداً ، حينئذ لا يتم به أو لا يحصل به الإجماع ، فلا يعتبر وفاق غير المجتهدين من الفقهاء دونهم ، ولا وفاق الأصوليين على الأصح ، يعني لو اتفق الفقهاء على حكم وخالف الأصوليون هل يعتبر بهم أو لا ؟ .. فيه خلاف ، والأصح أنه لا يعتبر بخلاف الأصوليون ، وإنما العبرة بالمجتهدين ولا وفاق العوام ومن في حكمهم من المقلدين ، هذا لا يعتبر ناقضاً للاتفاق ، فإذا اتفق المجتهدون وخالف العامة: عوام المسلمين؟ نقول هذا لا عبرة به ، وكذلك المقلد حكمه حكم العاصي عند أهل العلم ، لأنه لا يعتبر من أهل الاجتهاد ، فلو خالف المقلد حينئذ نقول خلافه ؟ لا يعتبر ناقضاً للإجماع . ولا وفاق اللغويين ونحوهم ، ولا فاق بعض المجتهدين.

إذا اتفاق مجتهدي العصر بمعنى أنه لابد أن يكون مجتهدا بالمعنى الآتي في كتاب الاجتهاد "هو اتفاق كل أهل العصر ** أي علماء " أي: هذه تفسيرية "أي علماء الفقه" أهل العصر: العصر المراد به الزمن ، والمراد بالعصر: عصر من كان من أهل الاجتهاد في العصر الذي حدثت فيه المسألة ، أما من بلغ درجة الاجتهاد بعد حدوث الحادثة والحكم عليها ، فلا يعتبر من أهل العصر ، بمعنى أن العصر الذي يعتبر اجتهاد أهله: هو من نزلت فيه الحادثة فلو نزلت فيه الحادثة واتفقوا ثم بعد انتهاء ذلك العصر جاء عصر آخر مخالف حينئذ لا يعتبر ناقصا للاجتهاد .. لماذا ؟ .. لكونه ليس من أهل العصر .

"أي علماء الفقه دون نكر":

من أجل تصحيح هذا التعريف لابد من زيادة أهل العصر من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - لأنه أطلقه فيشمل ما بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - وما بعده ، والصواب: أنه يكون لا يكون إلا من محمد - صلى الله عليه وسلم - بعد وفاة نبيها ، أما إذا اتفق الفقهاء في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يعتبر اتفاقهم حجة وليس بإجماع .

إذا: هو اتفاق كل أهل العصر أي علماء الفقه من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - بعد وفاة نبيها ، والمراد بأمة محمد: أمة الإجابة وهو المسلمون ، فخرج حينئذ اتفاق الأمم السابقة ، وخرج بقوله: "بعد وفاة نبيها": اتفاق المجتهدين في حياته فلا يسمى إجماعا.

"دون نكر": يعني من غير نكير ، والنكير والإنكار: تغير المنكر.

"على اعتبار حكم" اتفاق على أي شيء ؟ قال: على اعتبار حكم أمر قد حدث: يعني على حكم حادثة وقعت ونزلت حينئذ وقع الاتفاق عليها.

"على اعتبار حكم أمر": حكم: يعني يشمل الإثبات والنفي ، يعني ، إما بإثبات التحريم أو بنفي التحريم ، هذا محل للاتفاق ، وهذا كذلك محل للاتفاق.

"على اعتبار حكم أمر" أمر: من قول أو فعل أو غيرهما.

"قد حدث": يعني وُجد شرعا حينئذ لا بد أن يكون هذا الحكم المتفق عليه حكم شرعي حينئذ لا حكم عقلي ، ولا حكم لغوي ، ولا عادي ، ولا نحو ذلك . فخرجت الأحكام اللغوية والعقلية والدنيوية .

قال: "كحرمة الصلاة بالحدث" حرمة الصلاة بالحدث .. هذا حكم متفق عليه أو لا ؟ ... ينطبق عليه أو لا ؟ اتفاق مجتهدي هذه الأمة من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - بعد وفاة نبيها حرمة الصلاة بالحدث ، هو محل إجماع لكن ثبت النص في ذلك ، فيستدل بالنص ويستدل بالإجماع ، فالمثال في محله ، وذلك "كحرمة الصلاة بالحدث". والإجماع لا بد له من مستند ، ولذلك قلنا هذا المثال صحيح ، وأول مستند هو آية المائدة: ط (يا أيها الذين ب ب ب إلى الصلاة) المائدة: ٦ : دل على وجوب الغسل لهذه الأعضاء الأربعة لكن متى ؟

إذا قمتم محدثين ، وجاء الحديث: (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ) رواه مسلم : ٢٢٥ إذا لا بد أن يكون هذا الإجماع له مستند وهو النص . قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : ولا يوجد مسألة يتفق الإجماع عليها إلا وفيها نص. لا بد أن يكون ثم نص علمه من علمه وجهله من جهله .
ثم قال - رحمه الله تعالى - :

واحتج بالإجماع من ذي الأمة *** لا غيرها إذ خصصت بالعصمة

وكل إجماع فحجة على *** من بعده في كل عصر أقبلا

ثم انقراض عصره لم يشترط *** أي في انعقاده وقيل مشترط

ولم يجز لأهله أن يرجعوا *** إلا على الثاني فليس يمنع

وليعتبر عليه قول من ولد *** وصار مثلهم فقيها مجتهد

"واحتج بالإجماع من ذي الأمة":

الحجة: هي الدليل ، سمي بذلك للغلبة به على الخصم.

عرفنا حكم أو حقيقة الإجماع ... ما حكمه ؟

أنه حجة شرعية تثبت بها الأحكام الشرعية ، يعني مثل الكتاب ومثل السنة وكذلك الإجماع .
"واحتج بالإجماع من ذي الأمة": يعني من هذه الأمة لا غيرها . إذا لو أجمعت أمة اليهود على حكم لا يعتبر حجة ، كذلك النصارى ، كذلك النصارى وكذلك الرافضة .. الخ . نقول:
هؤلاء إذا أجمعوا على شيء لا يعتبر ذلك الإجماع حجة ، لا بد أن يكون من هذه الأمة:
أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

"واحتج بالإجماع من ذي الأمة ** لا غيرها"

الإجماع حجة واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الْإِسْلَامِ﴾

المؤمنين نوله ما تولى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الْإِسْلَامِ﴾

سبيل المؤمنين ، وهذا يدل على وجوب متابعة سبيل المؤمنين وتحريم المخالفة .

إذا أهم آية استدلو بها الأصوليون في حجية الإجماع هذه الآية - آية النساء - لأنه توعدهم من

خرج عن سبيل المؤمنين: يعني عن طريق المؤمنين بالعقاب ولا يتوعد إلا لترك واجب كما

سبق بيانه .

"واحتج بالإجماع من ذي الأمة" : من هذه الأمة .

"لا غيرها": من الأمم السابقة ، "إذ": تعليل . .. لماذا ؟ خصصت هذه الأمة بالعصمة ،

"العصمة": هي المنعة وهو الحفظ أيضا ، وقد عصمه يعصمه - بالكسر - عصمة فانعصم

.

"إذ خصصت بالعصمة": بالعصمة من ماذا ؟

من الوقوع في الخطأ أو الضلال بأنها لا تجتمع على ضلال كما جاء في الحديث: (لا تجتمع أمتي

على ضلالة) وهذا الحديث فيه كلام. (لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يأتيهم أمر

الله (وهو ظاهر) دل على أن ثمَّ طائفة باقية على الحق ، وكذلك قول الله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَىٰ حَتَّىٰ يَأْتِيَ الْبَقَرَةَ ۚ ۱٤٣ ﴾ أي عدولا.

ثم قال:

وكل إجماع فحجة على *** من بعده في كل عصر أقبلا

بمعنى أن الإجماع إذا عرفنا حقيقة الاتفاق وانه حجة ... حجة على من ؟
حجة على أهل ذلك العصر ، وعلى كل عصر يأتي بعده إلى قيام الساعة ، فمتى ما حصل
الاتفاق في تلك اللحظة صار حجة على أصحابه المتفقين المجتهدين منذ أن يتفقوا ، إذا
حصل الاتفاق بينهم على حكم أمر شرعي حينئذ هذا الاتفاق صار إجماعا فصار حجة
عليهم فلا يجوز لواحد منهم أن يخالف ، ثم صار حجة على أهل ذلك العصر كلهم ، ثم
على كل عصر يأتي بعدهم حينئذ صار الإجماع باقيا مدة بقاء هذه الأمة.
"وكل إجماع فحجة":

يعني فهو حجة ودليل شرعي يجب العمل به لأن الأدلة الدالة على حجية الإجماع تشمل جميع
العصور لم تحصر عصر دون عصر .
"فحجة على ** من بعده..":

يعني على العصر الثاني كعصره الذي هو فيه إلى آخر الزمان ، لذلك قال: "في كل عصر..." من
العصور إلى قيام الساعة ، "كل عصر أقبلا" هذه الألف للإطلاق .

ثم انقراض عصره لم يشترط أي في انعقاده وقيل مشروط

ثمَّ مسألة في إثبات حجية الإجماع وهي: هل انقراض العصر الذي اتفق أو حصل فيه الاتفاق
مشروط في حجية الإجماع أو لا ؟

هذه المسألة مختلف فيها بين الأصوليين ، قال: "ثم انقراض عصره": يعني عصر الإجماع ، وقالوا:

انقرض فلان أي مات ، وانقرض القوم: درجوا ولم يبق منهم أحد.

"لم يشترط ** أي في انعقاده":

بمعنى أنه متى ما حصل الاتفاق حينئذ حصل الإجماع ، بعض أهل العلم يرى أنه لا يحصل الاتفاق

إلا بموتهم كلهم ، العلماء المتفقون كلهم إذا اتفقوا على حكم أمر متى يثبت الإجماع ؟

نقول: الصحيح أنه لا يشترط الانقراض ، منذ أن حصل الاتفاق حصل الإجماع فثبتت الحجة.

طيب .. بعض أهل العلم يرى ماذا؟ أنه إذا حصل مائة شخص مجتهدون متى يكون الإجماع حجة

؟

لا بد أن يموتوا كلهم ثم بعد ذلك إذا مات آخر واحد منهم ثبتت حجة الإجماع ، وهذا ليس

بصحيح .. لماذا ؟ لأنه لو قيل به لا يمكن وجود إجماع ألينة .. لماذا ؟ لأنه يجوز أنهم إذا

عاشوا مثلاً ثمانين سنة يجوز أن يولد شخص فيكون فقهياً فيخالفهم ، نقض الاتفاق ، ثم

إذا اتفق معهم كذلك يشترط فيه الموت ، ثم إذا وجد شخص .. الخ . إذا ما في إجماع

راحت أدلة الإجماع .. لا يمكن أن يوجد إجماع ألينة . ولذلك هذا الشرط لا يدل عليه

الأدلة التي دلت على حجة الإجماع .

"ثم انقراض عصره": أي الإجماع "لم يشترط أي في انعقاده": وكونه حجة ، وهو مذهب الجمهور

منهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي وهو رواية عن أحمد والدليل على ذلك أن

الدالة على وجوب حجة الإجماع لم تقيد بماذا ؟

بالانقراض ... فهو شرط زائد ، وكل دليل جاء مطلقاً دون قيد لا يجوز تقييده ، سبق معنا المطلق

والمقيد ، إذا جاء نص مطلق ونص مقيد بشرطه وجب التقييد ، طيب إذا جاء لم يأت إلا

مطلق ؟

لا يجوز تقييده. لماذا؟ لأن التقييد زيادة على الشرع ، فالأدلة الدالة على حجية الإجماع دالة على أن الإجماع متى ما حصل فهو حجة دون شرط حينئذ لا يزداد عليه .
"وقيل مشترط": وهو رواية عن الإمام أحمد ، وهو اختيار أبي يعلى وابن عقيل .
"وقيل مشترط": يعني أنه شرط مطلقا ، لأنه لو كان الاتفاق حجة قبل انقراض العصر لامتنع رجوع المجتهدين أو المجتهد إذا ظهر له خطؤه وهذا مخالف للإجماع ، على كل الصواب هو الأول: أنه لا يشترط .

ولم يجز لأهله أن يرجعوا إلا على الثاني فليس يمنع
إذا قيل بأنه لا يشترط بانقراض العصر في انعقاد الإجماع وحجيته .. إذا حصل الاتفاق هل يجوز لواحد منهم أن يرجع فيخالف؟ الجواب: لا .. لماذا؟
لأن الإجماع صار حجة عليه ، صار هو محجوج ، قلنا لو خالف الإجماع .. طيب أنا واحد منهم؟! .. لا يجوز لك أن ترجع ، فإذا حصل الاتفاق صار حجة عليهم كلهم وعلى عصرهم وعلى من بعدهم ، فهل يجوز لواحد منهم أن يرجع فيخالف الإجماع؟
الجواب: لا ، لأنه صار حجة .. دليل شرعي فهو ضده .
ولم يجز لأهله أن يرجعوا

"لأهله": يعني أهل الإجماع .. الاتفاق ، "أن يرجعوا": يعني عن القول الأول ، أما على القول الثاني أنه يشترط انقراض العصر .. يجوز أو لا يجوز؟ يجوز أن يرجع فيقول خالفت ، ظهر لي خلاف ما ذكرت ، والصواب هو الأول.
"إلا على الثاني": يعني على القول الثاني "فليس يمنع": فيجوز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف إجماعهم. ونجيب نحن بأننا نمنع رجوعه للإجماع قبله .

وليعتبر عليه من ولد *** وصار مثلهم فقها مجتهد

"وليُعتبر عليه":

يعني على القول باشتراط انقراض العصر ، "قول من ولد": يعني في حياة المجمعين ، يعني وُلد وتفقه وصار مثلهم فقهيا مجتهد ... يعني ماذا يحصل ؟
يعتبر على هذا القول ، يعني ينقض هذا القول لاشتراط انقراض العصر ، ويرد عليه بأنه قد يُولد شخص ثم يتفقه فيصير فقهيا مثلهم فينقض قولهم ، وهكذا إلى آخر الزمان حينئذ يكون سببا في رفع الإجماع ، ولا يكون ثمَّ إجماع ، إذن ينتقض هذا القول بمثل هذه المسألة .
"وليُعتبر عليه": على القول باشتراطه ، "قول من ولد": في حياة المجمعين وتفقه وصار مثلهم فقهيا مجتهد - مجتهد: وأصله مجتهدا - وهذا على لغة ربيعة ، فإن خالفهم لم ينعقد إجماعهم السابق فلهم الرجوع عن قولهم السابق.

ويحصل الإجماع بالأقوال من كل أهله وبالأفعال

وقول بعض حيث باقيهم فعل وبانتشار مع سكوتهم حصل

هذا كما ذكرنا في السابق الاتفاق المراد به: اتفاق في الأقوال ، اتفاق في الأفعال ، واتفاق في قول وسكوت البعض ، وهذا ما يسمى بالإجماع السكوتي.

يحصل الإجماع ويتحقق بالأقوال: بقول المجتهدين أي كلهم يصرحون بالحكم ، وهذا أعلى درجات الإجماع وهو قطعي ، أعلى درجات الإجماع: أن يصرح كل مجتهد بالقول.

"ويحصل الإجماع": ويتحقق ، "بالأقوال": بقول المجتهدين إجماع قولي وهو الصريح أن يتفق قول الجميع على الحكم بأن يقولوا كلهم: هذا حلال أو حرام.

"من كل أهله": يعني المتفقين بحكم من الأحكام ،

"وبالأفعال": يعني يحصل بالفعل: بأن يفعلوا كلهم أمرا معينا فيدل على الإباحة حينئذ نقول: اتفق

الفقهاء بأفعالهم ، لم ينصوا وإنما فعلوه وتناقل ذلك الأمر حينئذ يكون إجماعا بالفعل ، ولا

مثال له .. ليس له مثال .

"وبالأفعال": أي يحصل ويصح بفعلهم بأن يفعلوا فعلا فيدل فعلهم على جوازه وإلا كانوا مجمعين على ضلالة.

النوع الثالث:

قلنا: الأول أن يصرح الكل أي يقولوا قولاً يصرح به.

الثاني: أن يفعلوا فعلاً .

الثالث: أن يقول بعضهم ويفعل البعض الآخر.

أي بعضهم يصرح يقول: هذا حلال ، والثاني لا يصرح لكن يفعله ، إذن فعله يدل على ماذا ؟ على أنه حلال عنده ، على أنه مباح ، صار إجماعاً بقولٍ وبفعل فاجتمع فيه القول والفعل .

وقول بعض حيث باقيهم فعل وبانتشار مع سكوتهم حصل

"وبانتشار مع سكوتهم حصل":

هذا يسمى بالإجماع السكوتي وهو أن يفعل البعض فعلاً ثم يفعل الآخرون ولا ينكرون ، أو يقول البعض قولاً ويسكت الآخرون ولا ينكرون ، ثم يسكت الآخرون: إجماعاً سكوتياً . وهذا ما سيأتي في قول الصحابي وهو أنه إذا قال قولاً وسكت البقية من الصحابة - لم ينكروا عليه - حينئذ نقول: قال قولاً ، أفى به الصحابي فلان ولم يعلم له مخالف فصار إجماعاً وهذا هو الإجماع السكوتي: أن يقول بعضهم قولاً ويسكت الآخرون حينئذ نقول: هذا الإجماع السكوتي.

"وقول بعض حيث باقيهم فعل" ** وبانتشار:

يعني انتشار ذلك القول أو الفعل "مع سكوتهم": وقدرتهم على الاعتراض و الإنكار - هكذا قيده بعضهم - ، أما إذا كان ثم عجز عن الإنكار فحينئذ لا يعتبر إجماعاً لأنهم يكونوا ماذا ؟

يكونوا عاجزين لوجود الاحتمال والقرينة بأنه ثمَّ إنكار ولكنه لم ينكر . إذن يقيد مع سكوتهم
لكن سكوتهم على ذلك مع القدرة على الإنكار ، يعني لم يكن ثمَّ مانع من سلطان وغيره
حينئذ يعتبر إجماعا سكوتيا .

نقف على هذا ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .